

منتديات استثمار بدون عوائق

المنتديات الاقتصادية ونقاش ملابس الرؤساليات ونوعية كبار الشركات والمستثمرين وحتى الآن لم تشهد البيئة الاستثمارية لدينا ولم تتفاعل مع طلبات المستثمرين سواء من المحليين أو الآجانب وذلك من أجل خلق بيئة استثمارية مناسبة من خلال تقديم الحوافز المغيرة في كافة المجالات فنجد أن العديد من المؤتمرات شهدت في عدة مدن

من المستثمرين الأوروبي والأمريكي ونحن نعلم رغبهم في الاستثمار في مشاريع المياه والطاقة والنقل هل معنى ذلك أنه لم يعودوا يتلقون بالآفاق التي ظهرها قبل الاستثمار لدينا أصبحت معوقاته كبيرة وصعباً اجتيازها.

مع طلبات المستثمرين سواء من المحليين أو الآجانب وذلك من أجل خلق بيئة استثمارية مناسبة من خلال تقديم الحوافز المغيرة في كافة المجالات فنجد أن العديد من المؤتمرات شهدت في عدة مدن

أكبر التحديات التي تواجه حكومتنا تهيئة الجو المناسب والمحديق لجذب المستثمر المحلي والأجنبي مثل إعداد قوانين الاستثمار والتجارة وحماية رؤوس الأموال الأجنبية، والتي ستعجل الوضع مناسبة الشركات التي تأتي وتبأ الاستثمار بدون خوف...

السعودية وذلك لتقليل وبحث معوقات الاستثمار حيث حضرت وفود من أمريكا ووقفت النمسا وعلى رأسهم الرئيس النمساوي وأيضاً إبراهيم العقبات التجارية بين الجانبين السعودي والأسترالي فقد أجتماع مشاريع البنية التحتية التي تم خلال افتتاح أعمال الدورة الثامنة للجنة السعودية - الأسترالية المشتركة، وخلال اتفاق متدنى الطاقة بالمنطقة الشرقية سرح أمير الشرقية يائنا شعبي لإيجاد حلول لمشاكل رجال الأعمال وزرالة عراقل

الاستثمرين والمهتمين بالاقتصاد السعودي وأطلقوا ما زالت تطلق لرقم فلكية للاستثمار وكان إجمالي الاستثمارات المروضة في عدد من المدن الأوروبية والأمريكية يتراوح بين 800 مليون إلى 2.3 تريليون ريال في مجالات الاتصالات والطاقة والنقل والتعمير في مجالات الطاقة، ولقد حضر العديد من وتنمية التحديات، سكك الحديد، النقل

دول منها تايوان وسنغافورة وإندونيسيا والجزائر جذب المستثمر المحلي والأجنبي وذلك لفتح الفرصة الاستثمارية المتاحة لدينا وكيفية التعاون مع رجال الأعمال السعوديين.

وعلى المستوى المحلي اطلقت عدة فعاليات للاستثمار لدينا في عدد من المدن وكان إجمالي الاستثمارات المروضة يتراوح بين 120 إلى 188 مليون ريال في مجالات عدة وتمثليها على المستوى المحلي والدولي وذلك بحضور

عدد من رجال الأعمال من دول عربية وأسيوية، وبتاريخ 7/25/1428هـ وبالإضافة لمشاركة عدد كبير من المؤسسات شبه الحكومية وخاصة في هذا النحو مثل سايك وأرامكو وشركة الاتصالات والكهرباء والبنوك وإن سياسة حكومة خادم الحرمين الشريفين لدعم الاقتصاد المحلي والأجنبي.

فقد ظهر العديد من المنتديات وأنفتحت عليها مبالغ ضخمة لتنظيمها وإنجاحها ودعوة عدد من

عبدالرحمن البريدهي *

من التقنية والخبرات هنا بالإضافة لعدم توفر مصادر التمويل الكافية إلا بمشاركة المستثمر الأجنبي، وأكبر التحديات التي تواجه حكومتنا تقييد الجو المناسب والصدق لجذب المستثمر المحلي والأجنبي مثل إعداد قوانين الاستثمار والتجارة وحماية رؤوس الأموال الأجنبية، والتي تستجعل الوضع مناسبًا للشركات كي تأتي وتببدأ الاستثمار بدون خوف أو مغواقات وخاصة في مشروعات البنية التحتية طيلة الأمد والتي ستعود في النهاية بالفائدة لкционي رؤوس الأموال المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية الأمر الذي تشخيص أثاره مباشرة على تخفيف البطالة وتوليف المواطن وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للمواطن والدولة، وأخيراً لا أعلم إلى أين سوف تأخذنا العلاقة بين متغيرات وعوائق الاستثمار وهل أصبح المستثمر يدق بالأرقام التي تتحدث عنها وهل الاستثمار لدينا صار مصحوبياً بالعوائق وقيل كل هذه المتغيرات تتحقق بحاجة لمنتهى صرامة بين القطاع الحكومي والمستثمر المحلي والأجنبي ومناقشة متغيرات كل منها وأخذ الآراء المناسبة وإيجاد الحلول للعوائق ومن ثم تبدأ بعقد اجتماعات وطنية عليها متغيرات استثمار بدون عوائق.

* كاتب سعودي

الاستثمار كل هذه شواهد أن الاستثمار لدينا أصبح مصحوباً بالعوائق، وموطن الخلل الاقتصادي تكمن في القطاعات الخاصة لبعض المسؤولين الحكوميين التي تتعلق ببنية المضي شمساً بمسيرة الاقتصاد الاقتصادي وأن أنظمة الاستثمار يجب أن تتشير وفقاً للمعطيات الاقتصادية الدولية ومجريات ما يحدث حولنا من اتفاقات وتناقض شديد مع دول منطقة الخليج والشرق الأوسط في جذب المستثمر وفي ظل غياب الحماول الجذرية لازالة المعوقات نجد أنهم تسبباً في هروب رؤوس الأموال المحلية ثم الأجنبية واستنزاف الطفرة المالية التي تتجاوز مئات ملايين الريالات إلى دول أخرى وذلك لعدم وجود بعد النظر في أن المستثمر يبحث عن بيئة استثمارية مناسبة بدون عوائق وخلق بيئة استثمارية مناسبة ولابد من التنظر بواقعية للأرقام التي تطلقها، وحيث إننا بحاجة لحضور وتوارد شركات عالمية مما يسمى في تجاه عدة قطاعات مما يعود بالفائض على تطوير القطاع الحكومي والخاص خاصة أن الدولة تعزز العديد من القرصن الاستثمارية الضخمة في مجالات الطاقة والمياه والنقل والاتصالات وتقنية المعلومات ومشاريع تحليية المياه والقطاع الخاص المحلي لا يستطيع القيام بهذه المشاريع ويقتضي للعديد